الخطأ التقصيري الإلكتروني: (مواقع التواصل الاجتماعي نموذجًا)

The Short Electronic Error: (Social Media as an Example)

د. رضا محمد محمد أحمد

دكتور في الحقوق، قسم القانون المدني

كلية الحقوق، جامعة أسيوط، (جمهورية مصر العربية)

redamohamed1741994@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.70411/MJLS.4.2.2026392

تاريخ الاستلام: 08-04-2026 تاريخ المراجعة: 14-05-2026 تاريخ القبول: 15-05-2026

الملخص

تطورت شبكة الإنترنت تطورًا كبيرًا، ونتج عن ذلك ظهور العديد من المواقع الإلكترونية التي تختلف بحسب الغرض الذي أُنشئت من أجله، ولعلّ مواقع التواصل الاجتماعي تُعد من أكثر هذه المواقع انتشارًا واستخدامًا في العصر الحديث. فقد أصبحت وسيلةً مهمةً في بناء العلاقات الاجتماعية، وإبرام المعاملات التجارية، وممارسة حرية الرأي والتعبير، وغيرها من مجالات الحياة المختلفة.

وعلى الرغم من المزايا العديدة التي توفرها هذه المواقع، إلا أن البعض قد يستخدمها بصورة سلبية تُلحق الضرر بالأفراد والمجتمعات على حدّ سواء. وتتعدد صور الاستخدام غير المشروع لوسائل التواصل الاجتماعي، ومن أبرزها: السب والقذف الإلكتروني، ونشر الصور ومقاطع الفيديو المخالفة للقيم والأخلاق، واختراق الخصوصية، وغيرها من الأفعال التي قد تُشكّل مخالفةً قانونيةً يترتب عليها إلحاق الضرر بالغير، مما يدفع المتضرر إلى اللجوء للقضاء للمطالبة بالتعويض أمام المحاكم المختصة.

ومن هذا المنطلق، تناول الباحث مفهوم الخطأ في الفقه والتشريع، مع بيان تطبيقاته المختلفة بوصفه صورةً من صور الخطأ التقصيري الذي تترتب عليه المسؤولية القانونية لمستخدم الإنترنت متى توافرت أدلة الإثبات اللازمة، وقد توصلت الدراسة إلى تعدد صور الخطأ الإلكتروني الصادر عن مستخدم الإنترنت، ومن أبرزها:

1. اختراق الحسابات الشخصية.
2. استخدام صور الغير دون إذن أصحابها.
3. التشهير ونشر الشائعات عبر الوسائل الإلكترونية.

كما خلصت الدراسة إلى أن الخطأ الإلكتروني يمكن إثباته بكافة وسائل الإثبات القانونية، إلا أن الخبرة الفنية تُعد من أهم وسائل الإثبات وأكثرها وضوحًا في حال قيام النزاع أو تعذر إثبات الخطأ بالطرق التقليدية، وذلك نظرًا لحداثة هذا النوع من الأخطاء وطبيعته الإلكترونية والافتراضية.

الكلمات المفتاحية: الخطأ الإلكتروني، المستخدم، مواقع التواصل الاجتماعي، الحساب الشخصي، البريد الإلكتروني، الابتزاز، التشهير، الخبرة الفنية، التعويض.

Abstract

The Internet has developed and resulted in the emergence of many websites depending on the purpose for which they were created. Social media is perhaps one of the most important and most used sites ever. It has become an important means of social relations, commercial transactions, freedom of expression and opinion, etc.

Despite its many advantages, some people may use it in a negative way that affects individuals and different societies in general. The negative uses of these sites vary, the most important of which are insults, electronic defamation, the publication of photos and videos that conflict with values and morals, invasion of privacy, and others. These actions may result in violating the law, causing harm to others, and resorting to seeking compensation through the competent courts.

Hence, the researcher discussed the idea of error in jurisprudence and legislation, as well as its applications, as a form of negligent error that results in the user's legal responsibility when the necessary proof is available.

Keywords: electronic error, user, social media, personal account, email, blackmail, defamation, technical expertise, compensation.

المقدمة

لا شك أن المواقع الإلكترونية غالبًا ما تُخصَص لغرض معين عند إنشائها، وتعد مواقع التواصل الاجتماعي إحدى صور وتطبيقات الويب الذي يسمح لمستخدم الإنترنت بالوصول إلى المحتوى المعروض ومشاهدته والتفاعل معه، وكذلك تحريره وتحميله، أو تعديله، أو التعليق عليه، ويمكن تعريفها بأنها وسيلة يتم من خلالها إرسال الرسائل وتلقيها بين كل من المرسل والمستقبل.[1]

ومن صور تلك المواقع، موقع فيس بوك الذي أسسه مارك زوكربرج في العام 2004، وتويتر (منصة x حاليًا) الذي تأسس في 2006،[2] وتطبيق واتس آب، وغيرهم من شبكات التواصل الاجتماعي التي أحدثت طفرة كبيرة في عالم التكنولوجيا وتقنية المعلومات، وكما أتاحت الفرصة للمستخدم في صناعة المحتوى ومشاركته مع غيره، وذلك بعد أن كانوا في السابق مجرد متلقين له في ظل وسائل الإعلام التقليدية.[3]

وعلى الرغم من أن مواقع التواصل الاجتماعي لها استخدامات إيجابية تحقق منافع كثيرة لأفراد المجتمع كافة؛ إذا تم استخدامها استخداما مشروعًا بين الأصدقاء أو أفراد الأسرة الواحدة، أو زملاء العمل أو المهن، أو حتى بغرض التجارة والدعاية والإعلان.

فعلى النقيض تظهر الاستخدامات السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي في حالة استخدامها استخداما غير مشروع، وذلك من خلال سلوكيات معينة، مثل:

إنشاء حساب وهمي تحت اسم مستعار بغرض تحقيق مكاسب مادية أو معنوية هدفها إحداث الفتن والوقيعة بين أفراد المجتمع، أو نشر صور خادشة للحياء، أو الابتزاز الإلكتروني، وما يترتب عليه من جرائم، وغيرها من الاستخدامات غير المشروعة التي لا يتسع المقام لحصرها.

---

[1]. د. محمد بوبكر العدوض، الاتصال والتواصل في منظومة مجتمع المعرفة، نحو رؤية إسلامية للتواصل الإنساني، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأميركية، م 21، عدد 81، في العام 2015، ص 104.

[2]. جدير بالذكر أن آيلين ماسك قد أعاد تسمية منصة تويتر رسمياً إلى x في يوليو 2023 بغرض تحويل المنصة إلى تطبيق كل شيء شامل المراسلة والمدفوعات والفيديو مع التركيز على الذكاء الاصطناعي والخدمات المالية.

[3]. د. مهند مبارك العجب، الويب، بحث منشور بمجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، الخرطوم، عدد 59، في العام 2008، ص 83، مشار إليه في/ د. محمود محمد أبو فروة، منصات التواصل الاجتماعي ومسؤوليتها القانونية عن المحتوى غير المشروع، مجلة القانون الكويتية العالمية، العدد 3، ذو القعدة 1443، يونيو 2022.

ومتى تسبب المستخدم من خلال فعله غير المشروع في إحداث ضرر للغير، كان لزامًا عليه تعويضه بغض النظر عن نوع الضرر ماديًا كان أم معنويًا طبقًا للقواعد العامة في المسؤولية المدنية.

إشكالية البحث

ظهرت في الآونة الأخيرة بعض السلوكيات غير المشروعة عبر شبكة الإنترنت، كاختراق خصوصية موقع إلكتروني، والابتزاز، والسب والقذف، والنشر تحت اسم مستعار.

ومن هنا تُثار إشكالية الدراسة وهي مدى اعتماد مثل هذه الأفعال خطًا موجبًا للمسؤولية، لذلك تناول الباحث على بساط البحث ماهية الخطأ الإلكتروني الموجب للمسؤولية من حيث تعريفه وشروطه، وإثباته وبعض تطبيقاته وصوره عبر مواقع التواصل الاجتماعي "نموذجا".

أهمية البحث

أولًا: الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العملية للبحث في بيان ماهية الخطأ الإلكتروني فقهًا وقضاءً وتشريعًا، من خلال بيان تعريفه، وتطبيقاته، وكيفية إثباته، ما يفيد في سهولة تطبيق القواعد القانونية اللازمة عند طلب التعويض عن الضرر أمام المحكمة المختصة.

ثانيًا: الأهمية العملية: توفير جزء من المعلومات الخاصة بإشكالية البحث، خاصةً، وأن موضوعه حديث ويشتمل على كثير من التساؤلات، ما يحقق إثراءً كبيرًا للبحث العلمي والمكتبة العربية.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في التعرف إلى:

1. تحليل مفهوم الخطأ الإلكتروني وتمييزه عن الخطأ التقليدي.
2. شروط الخطأ الإلكتروني الموجب للمسؤولية.
3. صور الخطأ الإلكتروني وتطبيقاته.
4. إثبات الخطأ الإلكتروني.

منهجية البحث

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من حيث دراسة وتفسير العناصر الخاصة بموضوع البحث بوصفها، وتحليل مضمونها وصولًا للنصوص القانونية واجبة التطبيق وكما اعتمد أيضًا في دراسته المنهج المقارن، حيث تضمن رؤية التشريع المصري حول الخطأ الإلكتروني مقارنة ببعض التشريعات الأخرى كالتشريع الفرنسي وبعض التشريعات العربية.

خطة البحث

قسمت هذه الدراسة الى مبحثين

المبحث الأول: المقصود بالخطأ الإلكتروني وبيان موقف التشريعات منه.

المطلب الأول: مفهوم الخطأ الإلكتروني وبيان شروطه وموقف القضاء منه.

المطلب الثاني: الخطأ الإلكتروني في التشريعات المختلفة.

المبحث الثاني: صور الخطأ الإلكتروني المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكيفية إثباته

المطلب الأول: صور الخطأ الموجب للمسؤولية.

المطلب الثاني: إثبات الخطأ.

المبحث الأول

المقصود بالخطأ الإلكتروني وبيان موقف التشريعات منه

بادئ ذي بدء ينبغي أن نتحدث عن مفهوم الخطأ التقليدي، ثم بعد ذلك نوضح فكرة الخطأ الإلكتروني الذي تترتب عليه المسؤولية المدنية حتى يتسنى لنا فهم موضوع البحث، ومن هذا المنطلق ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول

مفهوم الخطأ الإلكتروني وبيان شروطه وموقف القضاء منه

في البداية ينبغي الإشارة إلى تعريف النشر الإلكتروني، وهو: "عملية إتاحة المحتوى الذهني، أو المعرفي على شبكة الإنترنت".[4]

والخطأ هو انحراف عن سلوك معين بالنسبة للفرد العادي، وهذا مصدر للتمييز والوعي بحسب ما تم،[5] ويمكن وصف الخطأ الإلكتروني بالخروج عن الصواب والابتعاد عنه إن كان بقصد أو بغير قصد في أثناء استخدام المواقع الإلكترونية.

وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى موقف الفقه والقضاء من تعريف الخطأ الإلكتروني:

أولًا: موقف الفقه

تناول الفقه الإسلامي تعريف الخطأ في معناه التقليدي حيث يقصد به: "قول أو فعل يقع من الشخص دون قصد، وذلك عن طريق ترك التثبيت عند فعل أمر سوى المقصود".[6]

أما فقهاء القانون فقد تعددت التعريفات التي وضعت من خلالهم للخطأ بحسب نظرة كل منهم للمصطلح، وفي مقام الحديث عن ذلك ينبغي تناول الخطأ التقليدي، ثم بيان الخطأ التقصيري الإلكتروني أو خطأ المستخدم وذلك على النحو الآتي:

---

[4]. د. محمد سامي عبد الصادق، شبكات مواقع التواصل الاجتماعي ومخاطر انتهاك الحق في الخصوصية، دار النهضة العربية، القاهرة، في العام 2016، ص 22.

[5]. د. إياد محمد جاد الحق مدى لزوم الخطأ كركن من أركان المسؤولية التقصيرية في مشروع القانون المدني الفلسطيني– دراسة تحليلية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، مج20، عدد1، 2012، ص 203.

[6]. علاء الدين بن عبد العزيز بن أحمد البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ج4، بيروت، دار الكتاب العربي، 1308هـ، ص380.

وقد عرف الخطأ أنه: "العمل غير القانوني والضار" وبما أن هذا النشاط مخالف للقانون، فمن الواضح من هذا الوصف أنه من المهم فهم الأفعال والسلوكيات التي قد تكون ضارة ويحظرها القانون،[7] وفيما يتعلق بالخطأ التقصيري الإلكتروني فيمكن تعريفه بأنه: الإخلال بقانون أو واجب عام فرضه القانون، فلا يبذل عناية الرجل العادي ما يسبب هذا الأمر ضررًا للغير ويلزمه التعويض.[8]

ويذهب البعض إلى أن الخطأ التقصيري عبر الإنترنت هو: الأفعال غير المشروعة التي يرتكبها شخص أو مجموعة من الأشخاص باستخدام الحاسوب كأداة، والفضاء الإلكتروني كوسيط"،[9]وكما يميل أيضا أغلب الفقه إلى تعريف الخطأ التقصيري الإلكتروني على أنه:" الفعل الضار المرتكب عبر الإنترنت".[10]

ويمكن وصف الخطأ التقصيري الذي يحدث على الإنترنت أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأنه قيام شخص ما بإحداث ضرر لآخر، مثل قيام أحد المستخدمين بمضايقة آخر من خلال نشر صور له وصلت إلى حوزته بطريقة ما، أو في حالة استخدام الكاميرات الاحترافية أو كاميرات الهاتف المحمول في التقاط الصور سرًا في الأماكن العامة.

كما يتمثل الخطأ التقصيري في تكرار طلب رقم الهاتف، وفتح الكاميرا وما ينتج عنه من معاكسات ومضايقات، وكذلك التلصص على صور الآخرين من دون رضاهم، وغير ذلك من الطرق والوسائل المزعجة التي تتم على الإنترنت، ولاسيما مواقع التواصل الاجتماعي.[11]

وكقاعدة عامة فالخطأ الموجب للمسؤولية هو الإخلال بالتزام قانوني يفرض على الفرد أن يلتزم به في سلوكه بما يلتزم به الأفراد العاديين من اليقظة والتبصر، فالانحراف عن هذا السلوك يعد خطأ يوجب

---

[7]. د. هلا عبد الله السراج، مدى لزوم الخطأ كركن من أركان المسؤولية التقصيرية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر– غزة، 2013، ص5.

[8]. د. زواوي عباس ود. سلمي مانع، الأحكام العامة للمسؤولية الإلكترونية، مجلة الفكر جامعة محمد خضير، العدد الرابع، 2019، ص342.

[9]. د. فاطمة الزهراء ربحي تبوب، الخطأ التقصيري الإلكتروني، مقالة منشورة في مجلة الدراسات القانونية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المجلد 6، العدد 20، تاريخ النشر 2020/12/27، ص 179.

[10]. د. سمير حسني المصري، المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام الإنترنت، دار النهضة العربية، مصر، 2017، ص 33.

[11]. د. حمودي بكر حمودي، المسؤولية التقصيرية الناجمة عن انتهاك الحق في الخصوصية عبر الإنترنت، ص327.

المسؤولية،[12] ويمكن القول بأن المسؤولية المدنية الناجمة عن الاستخدام غير المشروع هي عدم قيام المستخدم بالالتزامات المفروضة عليه، حيث تنص سياسات جميع مواقع التواصل الاجتماعي على احترام القوانين وعدم نشر الأمور المحظورة،[13] والجدير بالذكر هنا أن هؤلاء الأشخاص مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بغية الحصول على معلومات ومشاركتها وإرسالها هم أكثر الأطراف أهمية في تلك المواقع، حيث إنّ هذه الأخيرة هي أولًا وأخيرًا شبكة من المستخدمين أو بمعنى أدق المتصفحين.[14]

ولكي تتحقق المسؤولية المدنية عن خطأ المستخدم،[15] يجب توفر الشروط الآتية:

1. أن يكون الفعل الصادر عن الشخص خطأً؛ أي يخالف القانون أو قواعد السلوك الاجتماعي وسياسات الموقع المستخدم.
2. أن يتسبب الفعل في إلحاق ضرر بالغير.
3. أن تكون هناك علاقة سببية بين الفعل والضرر.

وإذا ثبتت المسؤولية المدنية عن الخطأ الإلكتروني، فيمكن للضحية المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به أمام القضاء، ونتيجة لذلك فإن أي طرف في عملية الاتصال بالإنترنت يرتكب خطأ إلكترونيًا يكون مسؤولًا عنه بموجب نظرية الخطأ التقصيري الشخصي.

ويقوم الخطأ التقصيري على عنصرين، هما: العنصر الأول هو العنصر المادي، أما العنصر الثاني فهو العنصر الشخصي أو المعنوي، ويتمثل العنصر المادي في الإخلال والتعدي، أما العنصر المعنوي هو التمييز أو الإدراك.[16]

---

[12] د. عبد المجيد الحكيم، الوجيز في شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الالتزام، الطبعة الثانية، دون دار نشر، 1963، ص 489.

[13] د. أحمد محمد فتحي الخولي، المسؤولية المدنية المترتبة عن سوء استخدام الصحافة الإلكترونية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع بعنوان "القانون والإعلام" في الفترة من 23 إلى 24 إبريل 2017، كلية الحقوق جامعة طنطا، ص 15.

[14] Tonnellier M.H et lemarchand S Respon Sabilite Civile et Internet. P. 136.

[15] ويقصد بمستخدم مواقع التواصل الاجتماعي ذلك الشخص الذي يتصل بتلك المواقع ويقوم بالتصفح والاطلاع والمشاركة للمحتوى المعلوماتي المنشور خلالها دون المشاركة في إعداد هذا المحتوى.

[16] د. عبد المجيد الحكيم، عبد الباقي البكري، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، ج1، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1980، ص215.

ويرى الباحث أن الخطأ التقصيري الناجم عن الاستخدام غير المشروع يمكن تعريفه بأنه: الإخلال بواجب قانوني معين قد فرضه القانون أو وضعته سياسات مواقع التواصل الاجتماعي على الشخص المعتاد ومفاد هذا الواجب عدم إحداث أضرار بالغير.

ثانيًا: موقف القضاء من خطأ المستخدم

يستوجب القانون المدني المصري التعويض عن الأضرار التي تترتب عن ارتكاب شخص فعل غير مشروع في حق شخص آخر، حيث يسأل عن فعله الشخصي، ويكون الأساس في ذلك الإخلال بواجب قانوني.[17]

وتضمنت محكمة النقض المصرية الخطأ حيث قضت في حكم لها: "بأنه من المقرر في قضاء محكمة النقض، أن تكييف الفعل المؤسس عليه التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض".[18]

وقد أشارت محكمة النقض المصرية إلى أن: "الكتابة أو النشر على مواقع التواصل الاجتماعي عن واقعة صدر حكم قضائي بشأنها أو حرر بشأنها محضر لا يشكل جريمة انتهاك خصوصية؛ حيث إنّه متاح للكافة مطالعته، وليس من شأنه أن يمس الحياة الخاصة للمجني عليه أو ينتهك خصوصيته دون رضاه...".[19]

وبالتدقيق في هذا المبدأ نجد أن محكمة النقض المصرية قد وصفت مواقع التواصل الاجتماعي بوسيلة للتعبير عن الرأي، وطالما لم يخالف المستخدم القواعد القانونية ولا ينتهك النظام العام ففعله يعد مشروعًا ولا يستوجب المسؤولية، وكما استقرت أحكام محكمة النقض على أن القانون المصري لم يرد فيه ما يجعل الشخص مسؤولًا كقاعدة عامة عن المخاطر التي لا يلابسها تقصير ما، وأخذ في حالات معينة بهذا النوع من المسؤولية وبمقتضى تشريعات خاصة.[20]

---

17. انظر المادة 163 من القانون المدني الصري رقم 131 لسنة 1948.

18. نقض مدني مصري الطعن رقم 2484 لسنة 65 قضائية جلسة 2019/8/1 م، مشار إليه في، د. خالد جمال أحمد، الوسيط في القانون المدني المصري، الجزء الثالث، مصادر الالتزام ص 254.

19. انظر الطعن رقم 764 لسنة 93 قضائية، الدائرة الجنائية، جلسة 2024/5/14.

20. انظر، الطعن رقم 828 لسنة 58 ق جلسة 18/ 6 / 1992 نقض مدني الطعن رقم 6051 لسنة 62 ق جلسة 6/13/ 1993، مشار إليه في د. خالد عبد الفتاح محمد، المسؤولية المدنية، ص 203 مرجع سابق.

وجدير بالذكر أن القضاء الفرنسي قد نظر إلى النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي نظرة خاصة، حيث قال: إن المنشورات والمعلومات التي يقوم نشطاء شبكات مواقع التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" بعرضها على صفحاتهم الشخصية تعد آراء شخصية، ولا يمكن اعتمادها قابلة للمتابعة أو مجرمة، وجاء ذلك في قرار محكمة النقض الفرنسية والذي رفضت فيه قرارًا قضائيًا يدين مواطنة فرنسية نشرت على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" ألفاظًا تسب بها مشغلتها والتي طالبت بغرمي الضرر المادي والمعنوي، واعتبرت المنشور غير علني؛ لأنه جاء على صفحة شخصية محدودة المتابعة، وأوضحت أن الإدانة كانت ستكون صحيحة لو كان النشر في صفحات تضم عددًا كبيرًا من المتابعين، وهو ما يحقق شرط العلانية.[21]

كما عرف القضاء الفرنسي النشر الإلكتروني بصفة عامة بأنه: "النشر الذي يتم باستخدام تقنيات وخدمات من مقتضاها أن تمزج وسائل المعلوماتية بوسائل الاتصال، ويمكن اعتماده امتدادًا طبيعيًا للنشر والتوزيع على دعامة ورقية".

وفي كل الأحوال فقد استقر الفقه والقضاء الفرنسي على تعريف الخطأ الشخصي بأنه: "إخلال بالتزام قانوني ببذل عناية، وهو أن يراعي الشخص في سلوكه اليقظة والتبصر حتى لا يضر بالغير، فالخطأ الشخصي هو انحراف الشخص عن السلوك الواجب عن إدراك وتميز".[22]

---

[21] انظر قرار محكمة التعقيب الفرنسية رقم 344 الصادر في 10 إبريل 2013، منشور على موقع جو 24، https://jo24.net تاريخ النشر 2015/12/7.

[22] د. فتحي عبد الرحيم عبد الله، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول، مصادر الالتزام غير الإرادية، الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة 2001، ص 11، مشار إليه في/ د. رمضان خضر سالم، المسؤولية المدنية الناشئة عن نشر وترويج الشائعات، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، كلية الحقوق جامعة طنطا، في الفترة من 22:23 إبريل 2019.

المطلب الثاني

الخطأ الإلكتروني في التشريعات المختلفة

نظمت التشريعات المقارنة ركن الخطأ بوصفه الركن الأول للمسؤولية، وجعلته الأساس الذي تبنى عليه المسؤولية التقصيرية؛ لذلك فإن حدوث ضرر بفعل أحد الأشخاص لا يعني أنه يلزم التعويض؛ وإنما الشرط الأساسي أن يكون هذا الفعل مخالفًا، وترتب عليه الضرر الواجب تعويضه بصورة مباشرة، وقد أشارت بعض التشريعات إليه من خلال توضيح ضوابطه ومعاييره الخاصة، ومن ثم أعطت ملامح الخطأ، ومنها من وضع تعريفًا واضحًا للخطأ، وعلى الرغم من أن بعض التشريعات قد أفردت تنظيمًا خاصًا للخطأ الإلكتروني، إلا أن كثيرًا من التشريعات ما زالت تطبق القواعد العامة للمسؤولية المدنية على الأخطاء الناجمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وفي هذا المقام ينبغي الإشارة إلى موقف التشريعات على النحو الآتي:

أولًا: التشريع المصري

نصت المادة 164 من القانون المدني المصري "يكون الشخص مسؤولًا عن إصدار أعماله غير المشروعة متى صدرت منه هو مميز"، ومعنى ذلك أن أي فعل مخالف للقانون يقوم به أحد الأشخاص يستوجب مساءلته طالما كان مميزًا، وبصفة عامة فقد نظم المشرع المصري العمل غير المشروع في المواد من163حتى 178 من القانون المدني.[23]

وحسنًا فعل المشرع الجنائي في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، من تناوله مضمون الخطأ حيث تنص المادة 22 من هذا القانون على أن: "كل من تسبب بخطئه في إلحاق ضرر مادي أو معنوي بالغير، نتيجة استخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه، ولا تزيد على مليوني جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.[24]

---

[23] انظر د. جمال أبو الفتوح محمد، انتفاء الخطأ في المسؤولية التقصيرية عن الفعل الشخصي، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، بحث منشور في مجلة دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة دمياط، العدد السادس، يوليو 2022، ص 207.

[24] المادة 22 من قانون مكافحة جرائم المعلومات المصري رقم 175 لسنة 2018.

كما تضمن هذا القانون النص على بعض الأفعال غير المشروعة التي ترتكب عبر المواقع الإلكترونية والتي فرض لها عقوبة الحبس والغرامة مثل:[25]

1. الاعتداء على سلامة شبكات وأنظمة وتقنية المعلومات.
2. الدخول غير المشروع.
3. الاعتداء على البريد الإلكتروني أو المواقع أو الحسابات الخاصة.
4. اصطناع المواقع والحسابات الخاصة والبريد الإلكتروني.
5. الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي غير المشروع.

وبناءً على ذلك، فإن كل من يتسبب بخطئه في إلحاق ضرر بالغير نتيجة استخدام الشبكة المعلوماتية بصفة عامة أو إحدى مواقع التواصل الاجتماعي بصفة خاصة يكون مسؤولًا عن هذا الضرر.

ثانيًا: التشريع الفرنسي

أشار التشريع الفرنسي للخطأ التقصيري في المادة 1383 أن العمل الخاطئ يتمثل في الإهمال وعدم التبصر،[26] وكما نصت المادة 1382 من القانون المدني الفرنسي على أن "كل فعل يتصف بالخطأ وسبب ضررًا للغير تنشأ عنه المسؤولية، وبأن الشخص يسأل عن إهماله وعدم تبصره." وفي كل الأحوال فإن القواعد العامة للمسؤولية المدنية عن النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي محكومة بالمواد 1240، 1241 من القانون المدني الفرنسي للعام 1804 المعدل في 2016.[27]

أضف إلى ذلك أنها تخضع أحكام النشر في فرنسا لقانون تنظيم الصحافة للعام 1881 المعدل، وقانون الثقة في الاقتصاد الرقمي رقم 575 لسنة 2004، وقانون المعلوماتية والحريات المعدل رقم 801 لسنة 2004.[28]

---

[25] انظر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم 175 لسنة 2018، الفصل الأول من الباب الثالث "الجرائم والعقوبات" المواد من 13 حتى 22.

[26] د. نعيمة عمارة، مكانة ودور فكرة الخطأ في المسؤولية المدنية، ص187 مرجع سابق.

[27] د. أحمد عبد الحميد أمين، التعويض عن أضرار النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، دقهلية، العدد الخامس والعشرون لسنة 2022 م الإصدار الثاني، الجزء الأول ص 415.

[28] جدير بالذكر أن قانون تنظيم الصحافة للعام 1881 أتاحت نصوصه لمن يلحقه ضرر من جراء النشر الصحفي الضار، أن يقيم دعواه دون حاجة إلى إثبات الضرر الذي أصابه.

والمتطلع إلى النصوص السابقة يتضح له أن التشريع الفرنسي والتشريع المصري قد اتفقا على النظرية الشخصية كأساس للمسؤولية، حيث استقرت هذه النظرية في العديد من القوانين العربية التي ورثت أحكامها عن القانون الفرنسي والنظام اللاتيني بشكل عام، مثل: القانون المدني السوري، والليبي، والجزائري، وغيرها.[29]

وجدير بالذكر أنه قد اهتمت معظم التشريعات العربية بتنظيم الخطأ الذي يستوجب مسؤولية أكثر من طرف "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعيه"[30] وتطبيقًا لذلك فإن الخطأ الناشئ عن استخدام الإنترنت يتضمن أكثر من طرف.

وعليه فإن استخدام أحد أطراف عملية التواصل عبر الإنترنت أو من ينوب عنهم من مساعدين أو بدلاء لهم فإن مسؤوليتهم تقوم على أساس المسؤولية عن فعل الغير ومسؤولية المتبوع عن أعمال تابعيه.

ففي العراق مثلًا قد نصت المادة" 219 على أن: "الحكومة والبلديات وتلك المؤسسات الأخرى التي تقوم بالخدمات العامة، وكل فرد يقوم باستغلال المؤسسات التجارية والصناعية تتم مساءلتهم عن الأضرار التي يسببها مستخدموهم إذا كان الضرر ناشئًا عن تعدٍ وقع منهم في أثناء قيامهم بخدماتهم"،[31] وبالنظر لمضمون هذه المادة فإنها لا تلزم متعهد الإيواء بتحمل المسؤولية عما يتم نشره، حيث إنّ دورة هو توفير الوسائل التقنية.[32]

وفي السعودية فقد أصدرت المملكة نظامًا خاصًا لمكافحة جرائم المعلوماتية، حيث أشار هذا القانون إلى تجريم بعض الأفعال، مثل: الدخول غير المشروع لتهديد شخص، أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعًا.[33]

---

[29] انظر المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المدني الفلسطيني، السلطة الوطنية الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، 2003، ص 252، مشار إليه في د. أسماء موسى أسعد أبو سرور، ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية، دراسة مقارنة بين القانون المدني المصري والقانون المدني الأردني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007، ص 19.

[30] انظر المادة 174، المدة 175 من القانون المدني المصري.

[31] القانون المدني العراقي رقم 40 لسنه 1951، المادة 1/219.

[32] د. معاذ محمد يعقوب، المسؤولية المدنية للشبكة العنكبوتية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد5، 2020، ص223.

[33] انظر المادة الثالثة من نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية السعودي، الصادر في 1428/3/8 هـ.

المبحث الثاني

صور الخطأ الإلكتروني المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكيفية إثباته

مع ظهور وسائل الاتصال الحديثة والإنترنت، أصبح الكثير من الأفراد يستخدمون أساليب غير مشروعة لتحقيق أغراض مختلفة، مثل: انتهاك الخصوصية، وسرقة الأفكار والمصنفات الكتابية والفكرية وغيرها، ومن ثم تتنوع تطبيقات الخطأ التقصيري عبر المواقع الإلكترونية إلا أن الباحث هنا ركز الحديث عن بعض الصور غير المشروعة التي تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي كنموذج تطبيقي على موضوع البحث، وذلك من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول

صور الخطأ الموجب للمسؤولية

هناك حالات لا حصر لها من الاستخدامات غير المشروعة لوسائل التواصل الاجتماعي، والتي ينطبق عليها الوصف القانوني للخطأ الموجب للمسؤولية، ولا يتسع المجال لذكرها على سبيل الحصر، ومن ثم عرض الباحث بعض صورها بما يفيد موضوع البحث، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: انتهاك الشرف والسمعة على مواقع التواصل الاجتماعي

ما لا شك فيه أن الشرف والأمانة جانبان مهمان من الحرية الشخصية؛ لأنهما يعكسان كرامة الإنسان وكذلك الجانب الاجتماعي؛ لأن كرامة الفرد تتشكل بتقدير الآخرين لهذا الشخص في مجاله أو نشاطه المهني، سواء أكان مهنيًا، أم سياسيًا، أم اقتصاديًا، أم أدبيًا، أم علميًا[34]، وكما يعد التشهير بالسمعة باستخدام مواقع الإنترنت من أسهل وأبسط الأمور، نظرًا لعدم وجود مجلة أو صحيفة أو غيرها من أدوات النشر، وعدم حاجة الناشر إلى هذه الموارد؛ بل كل ما يحتاجه هو وجود الإنترنت، حيث يتم ذلك عن طريق إرسال رسالة بريد إلكتروني، أو إرسال بريد إلكتروني إلى شخص آخر سبه وطعن في سمعته وشرفه، أو نشر أحد التعليقات المسيئة على مواقع التواصل الاجتماعي، يكفي لإتمام فعل التشهير.

ويقصد بالاعتداء على الحق في السمعة من خلال المنشورات التي تسيء إلى سمعة الشخص ومكانته، وتعرضه للاحتقار والسخرية من خلال نشر صورة أو فيديو أو منشور كتابي يتضمن انتقاصًا

[34]. د. حزام فتيحة، الضمانات القانونية لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي– دراسة على ضوء القانون رقم 09-18، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج8، عدد4، 2019، ص291.

من كرامته أو سمعته،[35] وحيث إنّه يمكن لشخص ما أن يرسل رسالة بريد إلكتروني وتتضمن هذا الرسالة تشهيرًا بشخص آخر، ثم يقوم هذا الشخص المتلقي للرسالة بإرسالها إلى شخص آخر وهكذا، ما يجعل عدد الأشخاص المشتركين في فعل التشهير كثيرين، وليس من الضروري أن تكون واضحة في القصد طالما يمكن الوقوف على حقيقة الأمر، أما السب فإنه يتطلب أن يكون إسنادًا للواقع محددًا بالمكان والزمان والظروف الخاصة، والتشهير يعني أن يكون إسناد الوقائع إما معينة أو غير معينة[36]، وقد قضت المحكمة الاقتصادية في القاهرة بإلزام أحد رؤساء الأندية المصرية بتعويض آخر بمبلغ خمس مائة ألف جنيه، نظرًا لما بدر منه من عبارات السب والقذف على أحد مواقع التواصل الاجتماعي، حيث استصدر المدعي حكمًا لصالحه من محكمة الجنح الاقتصادية وتأيَد بالاستئناف والنقض ثم قام على إثره برفع دعوى التعويض.[37]

ثانيًا: نشر الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي

لقد أوصانا ديننا الحنيف بتوخي الحذر عند سماعنا أقوالًا معينة فعلينا أن نتأكد من صحة الحديث والخبر الذي يصل إلينا حيث قال الله- تعالى-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴾.[38]

وقد أدى ظهور وسائل التواصل الاجتماعي إلى فتح الباب أمام الشائعات لتنمو وتتزايد، ما أدى إلى تحول في بنية الشائعات وتقنيات نقلها، وقد تسببت هذه القصص في العديد من القضايا عبر التاريخ، بما في ذلك عدم اليقين والتهديدات للأمن الاجتماعي في البلاد، وظهور الشبكات الاجتماعية للإنترنت ومواقع الشبكات الاجتماعية ذات تأثير كبير على نشر الشائعات بسبب سهولة الاتصال ونقل المعلومات، وعدم وجود أشياء غامضة المعرفة في العالم.

---

[35]. د. عز الدين الدناصوري، د. عبد الحميد الشواربي، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء، الجزء الثالث، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، في العام 2017، ص 288.

[36]. د. عبد الرحيم مرتضي عبد الرحيم، الأحكام الفقهية لجرائم السب والقذف والتشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي دراسة فقهية مقارنة، حولية كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، العدد23، ج6، 2019، ص5229-5233.

[37]. انظر الحكم في الدعوى رقم 5577لسنة 2024 مدني اقتصادي، الدائرة الثانية المدنية بالمحكمة الاقتصادية، جلسة 2024/11/25، راجع في ذلك أيضًا الطعن رقم 17113 لسنة 92 قضائية نقض جنائي.

[38]. سورة الحجرات، آية 6.

ولعل هذا الانتشار يكون بسبب عاملين أساسين هما:

1. زيادة رغبة الناس في التعرف إلى القضايا الغريبة، ما يسمح بنمو الشائعات واستغلال الأفراد لهذا الوضع لنشر الشائعات، وبالمثل فإن توفر مواقع التواصل الاجتماعي ساعد بشكل كبير في نشر وتزيين الشائعات في فترة زمنية قصيرة.
2. يقوم العديد من مستخدمي الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بتزوير أو إخفاء أجزاء كبيرة من الحقائق، ما يؤدي إلى عدم الثقة في الأخبار الواردة في هذه المواقع، وكانت هناك عوامل أخرى أسهمت في انتشار الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، منها عدم وجود رقابة مشددة وقواعد تمنع الاستخدام غير المناسب لشبكات الإنترنت، كما يسهم توفر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة على هذه الشبكات في سرعة انتقال الشائعات ونموها، فضلًا عن صعوبة تحديد مصدرها.

كما يعد نشر الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي خطأ مدنيًا وخطأ متعمدًا، ويتوافق ذلك مع الجرائم المرتكبة من خلال نشر الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي، ولا ترتكب هذه الجرائم عن طريق التعدي على حقوق الآخرين، أو انتهاك خصوصياتهم، أو الإضرار بسمعة الآخرين، أو المساس بكرامتهم بما يؤثر على مكانتهم، ويعد ذلك من صور الإهمال الاجتماعي الذي يشترط وجود عاملين: العنصر المادي، والجانب المعنوي، ويعد الإخلال بالواجب الشرعي أو الخروج عن السلوك العادي هو الركن المادي للخطأ، أما عن العنصر المعنوي فهو يتمثل في الانحراف عن السلوك المعتاد إن كان بشكل إيجابي أو سلبي[39]، وبناءً على ما سبق نحتاج إلى تشريعات توفر حرية تداول المعلومات؛ فالعثور على مصدر المعلومة يساعد بذلك على تقليل من الزيف والكذب، وهو الحل الأمثل لمواجهة الشائعات.[40]

ثالثًا: انتهاك الخصوصية

قد تتعرض الحسابات الشخصية لانتهاك وتسريب للبيانات الشخصية الخاصة بها من خلال القائمين على هذه المواقع الإلكترونية، ما قد يؤدي إلى تأثر ثقة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من سوء تعامل هذه المواقع مع روادها، والمثال على ذلك فقد تقدم طالب نمساوي يدعى Max Schrems "ماكس

---

[39] د. نصر رمضان سعد الله حربي نشر الشائعات عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي أثارها والمسؤولية المترتبة عليها وسبل التصدي لها – دراسة مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مج6، عدد 37، ص754-755.

[40] د. سامح محمد عبد الحكيم: جرائم الإنترنت الواقعة على الأشخاص في إطار التشريع البحريني، دراسة مقارنة بالتشريع المصري، ط٢، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م، القاهرة، ص 3.

شريمز" بشكوى ضد فيسبوك على أساس عدم احترام الشبكات الاجتماعية للقوانين والتشريعات الأوروبية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية[41]، وكما تقدم مجموعة من النشطاء الأوروبيين بعشرات الشكاوى ضد فيسبوك إلى اللجنة المسؤولة عن حماية البيانات الشخصية على أساس الاعتداء على الحق في الخصوصية، فالعقد المبرم بين الموقع ومستخدميه يمثل الأساس القانوني الذي يعتمد عليه هؤلاء في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بهم، حيث يكتشف المستخدمون التسريبات المتعلقة ببياناتهم الشخصية أو رسائلهم الخاصة عبر وسائل الإعلام، وكذلك أيضًا عبر جمعيات المستهلكين، كما تهتم الشبكات الاجتماعية بالكشف عن كل مشكلة جديدة تتعلق بالبيانات الشخصية أو الرسائل الخاصة عبر الشبكات الاجتماعية.

كما يبدو من المستحيل بالفعل عدم معرفة ما يحدث بالنسبة للبيانات من تسويق أو تنميط أو انتقال البيانات، مع الوضع في عين الاهتمام أنه عندما يكون المستخدم على بينة من أمره أو على معرفة بأن البيانات الخاصة به ستكون محلًا للبيع أو من أجل استخدامها في أغراض لم يوافق عليها، ما قد يترتب عليه حدوث نزاع بين طرفي العقد، ويمكن حل هذا النزاع من خلال القائمين على إدارة الشبكات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، فقد تراجع فيسبوك بإرادته المطلقة عن تعديل بعض الشروط الخاصة بالاستخدام، ولاسيما الشروط المتعلقة بالملكية، وكذلك الشروط المتعلقة بالاحتفاظ بحقوق المحتوى المحذوف، وكما تسمح الشروط التعاقدية بإمكان توقع المخاطر القانونية وتجنب الكثير من المنازعات الناشئة عن هذه الشروط، وقد تبينت فعالية التقنيات الحديثة على الفيسبوك مثل تقنية Deepface.[42]

وفي الآونة الأخيرة قام موقع فيسبوك بإدخال بعض التعديلات على شروط الاستخدام من أجل التمتع بسلطات واسعة لاستخدام البيانات الشخصية في أغراض تجارية.[43] ما دعا بعض المستخدمين بتوجيه دعوات إلى جمعيات حماية المستهلك من أجل إلزام شركة الفيسبوك بمنع التغييرات المنصوص عليها في شروط الاستخدام.

ويرجع ذلك إلى أن مثل هذه التغييرات أو التعديلات سوف توسع بشكل كبير من استخدام البيانات والمعلومات الشخصية لأغراض الدعاية أو الإعلانات التجارية، كما لم يعد الفيسبوك بحاجة إلى ضرورة

41. Martin Untersinger, La justice européenne invalide le très controversé accord Safe Harbor sur lesdonnées personnelles, Le Monde, 6 octobre 2015.

42. Elodie Weil, L'exploitation et la protection des données à caractère personnel des utilisateurs sur les ,réseaux sociaux, Droit et réseaux sociaux, Laboratoire d'études juridiques et politiques, Lextenso, éditions, octobre 2015, p 116.

43. KALLENBORN G., « Facebook : levée de boucliers contre l'usage commercial de données privées.

الحصول موافقته مستخدميه من أجل نشر صورهم على الصفحات الخاصة بأقاربهم أو أسرهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وفي مصر فقد تناول القضاء هذا الأمر، حيث قضت محكمة القاهرة الاقتصادية، الدائرة الأولى جنح مستأنف، بتأييد الحكم الجزئي بالغرامة خمسة عشر ألف جنيه مصري، والقضاء مجددًا بإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة، لاختراق المتهم صفحة أحد مستخدمي موقع فيس بوك بأن قام بالآتي:[44]

1. توصل بغير وجه حق إلى الحصول على توقيع الوسيط الإلكتروني، اسم المستخدم، والرقم السري، والبريد الإلكتروني الخاص بالمجني عليها.
2. تعمد مضايقة المجني عليها بإساءة استعمال أجهزة الاتصالات المبين بالتحقيقات.
3. سب المجني عليها بأن وجه عبارات السباب بوساطة التليفون، وقد تضمنت ألفاظ السباب عبارات مسيئة للشرف والاحترام وطعنًا في عرضها وخدشًا لسمعة عائلتها.

رابعًا: نشر الصورة دون موافقة صاحبها

يتم ذلك من خلال الحصول على صور الأشخاص بطريقة مشروعة أو غير مشروعة ثم يعيد نشرها بغرض التشهير أو الاستهزاء بصاحب الصورة، كما في حالة التعديل عليها بتطبيقات وبرامج معينة، ومشاركتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا الأمر يمثل انتهاكا للحق في الخصوصية الذي نصت عليه الدساتير المختلفة، كما يعد كذلك انتهاكا للقواعد القانونية العامة ومخالفًا للنظام العام.

ومن المتفق عليه أنّ الحق في الصورة هو حق مطلق للشخص.[45] حيث يلزم على المصور "الناشر" أن يحصل على إذن سابق من قبل الشخص المعني من أجل نشر صورته على الشبكات الاجتماعية، وهذا الإذن هو الذى يحدد ما إذا كان هناك انتهاك للحياة الخاصة أو حق الشخص على صورته، وعلى العكس، عندما يلتقط صورة لشخص معين دون أي اعتراض من هذا الأخير، على الرغم من أنه لديه القدرة على المعارضة إلا أنه لم يفعل؛ فإن رضا الشخص يكون مفترضًا.

ومن أمثلة ذلك: إذا قام شخص معين بتصوير أحد الوالدين أو الأصدقاء بوساطة كاميرا رقمية أو هاتف محمول من الأجيال الجديدة، وقام أحد وسطاء الإنترنت بنشر هذه الصورة على موقع الويب وكان

---

[44]. راجع الحكم في الجنحة رقم 371 لسنة 2016 جنح مستأنف اقتصادي القاهرة، الدائرة الأولى جنح مستأنف، جلسة 2016/12/6.

[45]. CA. Paris, 1re ch., 23 mai 95 D.96, som.com 75, obs. Hassler.

محميًا بكلمة مرور أو الدخول إلى هذه الموقع مقيدًا، فلا يدخل ذلك في مجال اختصاص اللجنة القومية للمعلوماتية والحريات الفرنسية.[46]

ومن ثم يمكن للشخص الذي يعارض نشر صورته على الشبكة اجتماعية إما أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به على أساس عدم احترام القواعد الخاصة بالحق في الصورة، مثل الالتزام بضرورة الحصول على إذن من جانب الشخص المعني، أو أن يلجأ إلى اللجنة القومية للمعلوماتية والحريات من أجل وقف الاعتداء من جانب المسؤول على شبكة الإنترنت، وقد واجه القضاء المصري هذه الظاهرة حيث قضت محكمة القاهرة الاقتصادية الدائرة الثانية جنح مستأنف بتعديل الحكم المستأنف بإلغاء عقوبة الحبس والاكتفاء بتغريم المتهم بنشر صور خاصة بطفلة دون رضاها على فيس بوك عشرة آلاف جنيه والتأييد فيما عدا ذلك وألزمته المصاريف،[47] كما أكد القضاء الفرنسي على حظر إعادة نشر الصور دون إذن، حيث إنّ نشر صورة جديدة يتطلب الحصول على موافقة أخرى.[48]

وإن جاز للباحث، فإنه يرى أنه نظرًا للتطور التكنولوجي الهائل والاستخدام الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي فإنّه بات من السهل الحصول على صورة عن طريق الدخول على صفحة صاحبها الشخصية وتنزيلها على ذاكرة الهاتف؛ لأنه بمجرد نشرها على صفحته فإنه يكون قد وافق ضمنيًا لأصدقائه أو للغير على حفظها، ولكن الإشكالية تكمن في إساءة استخدام هذه الصورة بطريقة غير مشروعة ونشرها وتوزيعها لأغراض سيئة، ومتى تحقق ذلك يجب أن يسأل الناشر عن فعله غير القانوني، ويجوز للمضرور أن يطالبه بالتعويض المناسب.

وإذا كان المستخدمون يظهرون الثقة في مواقع التواصل الاجتماعي بالنظر إلى أن لها أثارًا إيجابية على سلوك وعادات وتقاليد الأشخاص؛ فإنّه يلزم أن تقوم المسؤولية في حالة الإخلال بهذه الثقة، ومن أجل بث الطمأنينة لدى هؤلاء المستخدمين يلزم قيام مسؤولية الشخص المسؤول عن إدارة البيانات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي في حالة الإخلال بالالتزامات التي تقع على عاتقه.

ومن ثم على مورد الخدمة أن يضمن التأمين من المخاطر التي قد تحدث عند استخدام شبكة الإنترنت وهو ما يطلق عليه تأمين مخاطر المعلومات.

---

46. Tribunal de Grande Instance de Paris, 12 septembre 2000"Charlotte R. épouse Jean-Michel J. / Sarl , DF Presse « ; Tribunal de Grande Instance de Nanterre, 8 décembre 1999 - LEGIPRESSE n°169 III. P.

47. راجع الحكم في الجنحة رقم 708 لسنة 2016 جنح مستأنف القاهرة الاقتصادية، الدائرة الثانية، والمقيدة جزئيًا برقم 8 لسنة 2015 جنح اقتصادي، جلسة 2016/11/21.

48. Civ. 1ère, 3 avril 2002, Bull civ I n°110.

المطلب الثاني

إثبات الخطأ

يعد إثبات خطأ المسؤولية المدنية في مثل هذه الحالات من أصعب الأمور وأدقها في مجال الدراسة؛ لأن الفعل الذي يؤدي إلى الخطأ الإلكتروني يعد غير مستقر، حيث يجوز لمن نشره حذفه من الموقع، أو شخص آخر يجوز نشره ونقله إلى موقع آخر يجعل إثبات الخطأ أكثر صعوبة.

والمسؤولية المدنية التي يسببها النشر غير المشروع على مواقع التواصل الاجتماعي يمكن إثباتها بطرق الإثبات كافة والتي تتمثل في الكتابة، والقرائن، وشهادة الشهود، واليمين أو الخبرة، ومن الجدير بالذكر أن الانحراف في سلوك الرجل المعتاد يعد واقعة مادية قابلة للإثبات بجميع طرق الإثبات، وفي بداية الأمر يقوم المدعي بإثبات واقعة تدل على وقوع الخطأ الذي أدى إلى الضرر، وبعد ذلك ينتقل عبء الإثبات إلى المدعى عليه الذي يجب عليه إيجاد بينة تنفي ادعاء المدعي ويستمر عبء الإثبات بالتنقل بين طرفي الادعاء لحين عجز أحد الأطراف على الإثبات.[49]

ولإثبات الخطأ في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، يجب بيان العناصر الآتية:

أولًا: شروط الفعل المراد إثباته

الشرط الأول: أن هناك سلوكًا صادرًا عن المدعى عليه، حيث يجب على المدعي أن يثبت أن المدعى عليه قد تصرف بطريقة ما، سواء أكان ذلك بالقول أم الفعل أم بالامتناع، وأدى ذلك إلى حدوث أضرار معينة له.

الشرط الثاني: أن يكون هذا السلوك مخالفًا للواجبات التي تفرضها القوانين أو الأعراف التقليدية، أو العرف الإلكتروني المتمثل في اتّباع سياسات الخصوصية أو غيرها، ومن ثم من البديهي أن يثبت المدعي أن سلوك المدعى عليه كان مخالفًا للقواعد القانونية أو الأعراف أو سياسات الخصوصية المفروضة على الأفراد مستخدمي مواقع التواصل.

الشرط الثالث: أن يكون هذا السلوك سببًا مباشرًا في الضرر، حيث يجب على المدعي أن يثبت أن سلوك المدعى عليه كان السبب المباشر في الضرر الذي سببه للآخرين.

---

[49] د. مروة صالح مهدي، المسؤولية المدنية عن النشر الإلكتروني- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، 2020، ص 46.

ويذهب أغلب الفقه والقضاء إلى أن الخطأ في مجال الاعتداء على الحقوق الملازمة للشخصية هو خطأ مفترض استنادًا إلى ما تضمنته المادة 50 من القانون المدني،[50] ومن الجدير بالذكر أن المادة 50 من القانون المدني تنص على "لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر".

ثانيًا: إشكالية إثبات الخطأ التقصيري الإلكتروني

لما كانت مواقع التواصل الاجتماعي من الأمور الحديثة في المجتمع وأصبحت تتطور تطورًا ملحوظًا، فقد أدى ذلك إلى الصعوبة في إثبات الخطأ الذي يحدث باستخدام أساليب غير مشروعة، كاختراق الخصوصية واستخدام صور أحد الأفراد دون وجه حق، وللأسف يمكن للشخص بعد ارتكابه لأفعال مخالفة أن يحذفها ولا يستطيع الوصول إليه، وهذا عين الصعوبة في إثبات الخطأ، ومن ثم ينبغي اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى حفظ ملفات التسجيل للعمليات في نظم الحواسيب والاتصالات والحصول على المعلومات من مقدمي خدمات الإنترنت والتواصل الاجتماعي والتأكد من صحة الدليل المتحصل عليه، ومن أبرز هذه المعوقات من خلال أدلة الإثبات المستخلصة في شكل معلومات رقمية.

وتعد البيانات الرقمية أحد أدلة الإثبات الرئيسة على ارتكاب ممارسات مواقع التواصل الاجتماعي غير المشروعة، فالدليل الرقمي عبارة عن معلومات مسجلة إلكترونيًا بكثافة بالغة، داخل دعائم أو وسائل للتخزين، لا يترك التعديل فيها أي أثر، ولا يمكن للإنسان قراءتها إلا من خلال الآلة نفسها وبالتقنية نفسها.[51]

كما قد يواجه المختصون عدة إشكالات كالتحري والملاحقة في التعامل مع المحتوى الإلكتروني لإثبات وقوع الجريمة وملاحقة مرتكبها، وجمع الأدلة والسيطرة على أدلة ثبوت الخطأ.

---

[50]. د. نصر رمضان سعد الله حربي الشائعات ونشرها عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي ص 26 في البحث المقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي السادس بكلية الحقوق جامعة طنطا "القانون والشائعات" في الفترة من 22 إلى 23 أبريل 2019.

[51]. د. شيماء عبد الغني محمد عطا الله، مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، بحث منشور على شبكة الإنترنت، ووافق مجلس الوزراء في المملكة على نظامي مكافحة جرائم المعلوماتية والتعاملات الإلكترونية بتاريخ 1423/3/7هـ.

ولا شك في أنه على سبيل المثال فإن انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي يمثل صورة مستحدثة من صور الجرائم المعلوماتية، كما أن نقل المعلومات الخاطئة أو المزيفة التي يعمل الأفراد على محاولة تفاديها عبر شبكات التواصل الاجتماعي.[52]

والبحث في المسؤولية المدنية الإلكترونية تتطلب مهارات عالية ووجود تقنية حديثة لتسهيل اكتشاف الأدلة من خلال خبرة البحث والحصول على العديد من الأدلة التكنولوجية والإلكترونية من خلال الجمع والفحص للأدلة الإلكترونية في الإثبات داخل مواقع التواصل الاجتماعي من خلال المحاكم، مع ضرورة توفير أجهزة متخصصة التي يمكن عن طريقها تحليل أدلة الإثبات.[53]

وإذا كان التحري عن الأخطاء التقليدية عن طريق المشاهدة أو التتبع فإن كان من الصعب القيام بالتحري بالنسبة للجرائم التي قد ترتكب بالوسائل الإلكترونية، فإن ارتباط الجرائم بالرسائل الإلكترونية يكون نابعًا من البيئة التقنية بناءً على الدليل الإلكتروني المترتب عليها.

وتتوفر المسؤولية المدنية عند وجود أي خطأ قد ارتكب من جانبهم سواء أكان التضليل، أم طرق التلاعب بقواعد البيانات والبرامج، أم إدخال معلومات داخل قواعد البيانات بشكل خاطئ، أو التزوير والغش في بيانات مختلفة، والتزييف في نظام معلومات الحاسوب أو تغيير مسار البيانات المدخلة، في مجال تقنية المعلومات في برامج لغرض معين لحسابه أو لحساب غيره.[54]

ومن ثم فهناك عدة إشكالات من جهات مختلفة، منها: التحري والملاحقة في التعامل مع المحتوى الإلكتروني لإثبات وقوع الجريمة وملاحقة مرتكبها، وجمع الأدلة والسيطرة على أدلة ثبوت الجريمة، ولا يوجد العائق على استخلاص الدليل الإلكتروني على طبيعته التكوينية فقط.

ثالثًا: طرق إثبات خطأ المستخدم

يخضع إثبات الخطأ التقصيري الإلكتروني للقواعد العامة في الإثبات على الرغم من أنه يتمتع بخصائص تميزه عن الخطأ التقليدي، ومن ثم تجب الإشارة إلى وسائل الإثبات وهي:

---

[52]. د. شيماء عبد الغني محمد عطا الله، مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية.

[53]. د. نبيلة إسماعيل رسلان، المسؤولية عن المعلومات والشبكات، دار الجامعة الجديدة،٢٠٠٧م، ص٥١، وما بعدها ويحرص مقدم خدمة التواصل الاجتماعي على نفي مسؤوليته عن عدم صحة المعلومات التي ينشرها المستخدم، حيث يلقي بالمسؤولية كاملة على عاتق المستخدم الذي قام بنشر المعلومات.

[54]. د. هانية بوشارب، شول بن شهرة، صعوبة عملية استخلاص الدليل الإلكتروني، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، م 9، ع1، 2023م، ص 71.

1. **شهادة الشهود:** وهي قليلة التواجد في الخطأ التقصيري الإلكتروني؛ نظرًا لأنه يحدث في عالم افتراضي غير واقعي.
2. **الكتابة "الوثائق":** حيث يمكن للمدعي أن يقدم وثائق تثبت سلوك المدعى عليه، مثل رسائل البريد الإلكتروني أو المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي.
3. وعلى الرغم من أنها لا تستخدم عادة في إثبات الخطأ التقصيري إلا أن ذلك جائز قانونًا.[55]
4. **الخبرة الفنية:** يمكن للمضرور الاتصال بخبير فني لتحديد ما إذا كان السلوك المرتكب للفعل الضار مخالفًا أم لا، كأن يقوم أحد الأشخاص باستخدام اسم مستعار وأنشأ حسابًا وقام بانتهاك خصوصية مستخدم آخر، أو قام بالتشهير به دون وجه حق، فيمكن للمدعي إثبات ذلك بالخبرة الفنية التي من الممكن أن تصل لمعلومات تكشف الحقيقة، ومن خلالها يتم توجيه المسؤولية لمرتكب هذا الفعل.

وقد أشار قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية رقم 175 لسنة 2018 إلى إمكان إثبات الخطأ بالأدلة الرقمية، حيث نصت المادة 11 من القانون سالف الذكر على أن: "يكون للأدلة المستمدة أو المستخرجة من الأجهزة أو المعدات، أو الوسائط والداعمات الإلكترونية، أو النظام المعلوماتي، أو من برامج الحاسب الآلي، أو من أية وسيلة لتقنية المعلومات ذات قيمة وحجية الأدلة الجنائية المادية في الإثبات الجنائي متى توفرت بها الشروط الفنية الواردة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

ويرى الباحث أن الخطأ الإلكتروني هو الفعل غير المشروع أو الفعل الضار الذي يرتكبه الشخص المتعامل إلكترونيًا وفق وسائل إلكترونية، ويتسبب في خطأ يلحق ضررًا بالغير، سواء أكان ضررًا ماديًا أم معنويًا، وقد يكون الخطأ عقديًا إلكترونيًا؛ أي أن مصدر الالتزام هو العقد، وقد يكون الخطأ تقصيريًا وهو الإخلال بواجب عام يفرضه القانون في أثناء أو بسبب ممارسته النشاط الإلكتروني فلا يبذل عناية الشخص المعتاد فيسبب ضررًا للغير، ومن خلال ما تم ذكره تبين للباحث أن أساس المسؤولية المدنية للنشر الإلكتروني تقوم على الخطأ واجب الإثبات من قبل المدعي، وله الحق في استعمال جميع الطرق لإثبات ذلك الخطأ.

[55] د. سمير حسني المصري، المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام الإنترنت، 2017، ص 351.

رابعًا: مدى جواز الإثبات بوساطة رسائل التواصل الاجتماعي

تتضمن الرسالة الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي عديدًا من الصعوبات التي قد تواجهنا، مثل: اختلافها في الشكل والطبيعة عن الأدلة الكتابية الورقية، مثل المحررات أو المستندات حيث إنّها لم تكتب بخط يده؛ بل إنشاءات من وسيط إلكتروني،[56] كما أنها في الوقت ذاته ونظرًا لطبيعتها الإلكترونية تفتقر إلى نسبتها إلى صاحبها وما يدل عليه؛ وذلك لأنها لا تحمل توقيعًا أو بصمة تجعلها من الأمور المادية ما يصعب إثباتها،

ومما سبق يتضح تساؤل مهم، وهو: هل يمكن الاعتداد برسائل التواصل الاجتماعي كدليل إثبات للخطأ الإلكتروني؟

في الحقيقة لا يمكن الاعتداد بها كدليل كتابي في الإثبات إلا إذا توفر شرطان هما:

1. أن يكون المحرر المستخدم في الإثبات مكتوبًا.
2. لا بد أن يكون المحرر موقعًا من جانب صاحبه، ومتى توفر هذان الأمران من الممكن اعتماد رسائل التواصل كدليل كتابي.

ولما كانت رسائل التواصل عبر المواقع الاجتماعية هي الوسيلة الأكثر استخدامًا؛ حيث تحول التواصل بين الناس من التواصل باليد والمقابلة إلى التواصل الإلكتروني بوساطة الرسائل التي يتم إرسالها واستقبالها يوميًا من ملايين الناس؛ بل المليارات منهم، وبناءً عليه فيمكن القول بأن تلك الرسائل التي يتم استنساخها أو طباعتها من وسائل التواصل الاجتماعي يمكن الاستناد إليها بوصفها دليلًا في الإثبات في حالة القوة القاهرة وحالتي الاستحالة المادية والأدبية؛ لكي تساعد القاضي على الأخذ بها كقرائن وأدلة تعزز من دليل الإثبات.[57]

وفي السعودية، فقد تضمنت المادة الخامسة من نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها، حيث لا يجوز نشر وثائق أو معلومات سرية أو إفشاؤها.[58]

---

[56] انظر في المعنى ذاته، د. محمد حسين منصور، الإثبات التقليدي والإلكتروني، مبادئ الإثبات– الإسكندرية دار الفكر الجامعي– 2006 – ص 56.

[57] طارق جمعة السيد راشد، مدى حجية رسائل التواصل الاجتماعية النصية SMS في الإثبات؛ دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سابق، ص 374.

[58] انظر المرسوم الملكي رقم م/ 35 بتاريخ 1432/5/8هـ، بشأن إصدار نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها، المادة الخامسة.

وفي معنى ذلك تضمن قانون الاتصالات السعودي الحماية القانونية في مسألة: "سرية المكالمات الهاتفية والمعلومات التي يتم إرسالها أو استقبالها عن طريق شبكات الاتصالات العامة مصونة، ولا يجوز الاطلاع عليها أو الاستماع إليها أو تسجيلها إلا في الحالات التي تبينها الأنظمة".

الخاتمة

تطورت مواقع التواصل الاجتماعي وأصبحت وسيلة مُهمة في العلاقات الاجتماعية والمعاملات التجارية وحرية التعبير والرأي، وعلى الرغم من ميزاتها الكثيرة إلا أنها قد يستخدمها البعض بطريقة سلبية تؤثر على الأفراد والمجتمعات المختلفة بصفةٍ عامة.

وتتنوع الاستخدامات السلبية لتلك المواقع، ومن أهمها السب والقذف الإلكتروني ونشر الصور والفيديوهات المتعارضة مع القيم والأخلاق، واختراق الخصوصية وغيرها، ومن هنا تناول البحث هذه التطبيقات من زاوية القانون المدني بوصفها صورة من صور الخطأ التقصيري الذي يترتب عليه مسؤولية المستخدم القانونية، ومتى ثبت خطأ المستخدم بأي دليل من أدلة الإثبات؛ يحق للمضرور طلب التعويض طبقًا للقواعد العامة في المسؤولية المدنية.

أولا: النتائج

توصلت الدراسة إلى أن:

1. مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت ضرورة حتمية في الحياة اليومية، فهي تساهم في إرسال الأخبار والمعلومات والصور والفيديوهات دون قيود قانونية، كما تمكن مستخدميها من تبادل الأفكار والمعلومات بسهولة وبسرعة فائقة.
2. ينبغي على مستخدم مواقع التواصل الاجتماعي أن يراعي الضوابط اللازمة لحفظ خصوصية بياناته الشخصية، والتي نصت عليها سياسات الخصوصية للموقع المستخدم.
3. هناك استخدامات مشروعة لمواقع التواصل الاجتماعي، وأخرى غير مشروعة، فالأولى لا خلاف أنها لا تستوجب أية مسؤولية قانونية على فاعلها، أما الثانية فمتى توفرت أركان المسؤولية التقصيرية المتمثلة في الخطأ والضرر وعلاقة السببية؛ كان لزامًا على الفاعل أن يقوم بتعويض المضرور عن الأضرار التي نتجت عن سلوكه.
4. تتنوع صور خطأ المستخدم ومن أهمها:
   أ. انتهاك خصوصية حساب شخصي.
   ب. نشر صورة بدون إذن صاحبها.
   ج. التشهير ونشر الشائعات.

5. يمكن إثبات الخطأ الإلكتروني بوسائل الإثبات كافة إلا أن الخبرة الفنية هي الدليل الأوضح في حالة النزاع وعدم وضوح الخطأ بباقي الطرق، وذلك نظرًا لحداثة هذا النوع من الخطأ وطبيعته الإلكترونية الافتراضية.

ثانياً: التوصيات

1. لا بد من المعالجة الوقائية من جانب الأسرة في مواجهة الآثار السلبية لاستخدام أبنائهم لمواقع التواصل الاجتماعي، خاصةً صغار السن والمراهقين، والتي تتطلب من الوالدين متابعة أطفالهما، حال جلوسهم أمام هذه الشبكات، ومساعدتهم على اختيار ما يتناسب معهم، مع توضيح الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها إذا ما أساءوا استخدامها.
2. يجب أن تكون هناك جهة مختصة تابعة للدولة تملك جميع السلطات في تحديد وتطبيق المعايير الأخلاقية والقواعد القانونية لاستخدام الإنترنت عامة، وشبكات التواصل الاجتماعي خاصة، سواء أكانت هذه الجهة وزارة أم مؤسسة أم منظمة.
3. ينبغي وضع شروط أكثر تعقيدًا عند التسجيل في المواقع الإلكترونية بصفة عامة ومواقع التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، أهمها طلب إدخال الرقم القومي والاسم الرباعي للشخص المستخدم؛ حتى لا يكون هناك تسجيل بأسماء وهمية أو مستعارة يتم من خلالها العبث بحياة الناس والتسبب في حدوث الأضرار المادية والأدبية المختلفة.
4. على المشرع العربي الإسراع في وضع قانون واضح المعالم، وذلك حتى يتم وضع مجموعة من ضوابط الاستخدام، وكذلك كيفية إثبات الخطأ الإلكتروني، وتأمين المسؤولية، وإجراءات التعويض عن الأضرار المادية والأدبية، والتي من خلالها يستطيع المضرور جبر ضرره.
5. ينادي الباحث بضرورة انعقاد مؤتمر دولي لوضع ميثاق يضم مجموعة من القواعد القانونية لمواجهة انتهاكات مواقع التواصل الاجتماعي، على اختلاف صورها وخاصةً التي تحدث بين الأشخاص مختلفي الجنسية، لتجنب تنازع الاختصاص حتى يستطيع المتقاضون اختيار المحكمة المختصة، وليتمكن القاضي من تطبيق القواعد القانونية الصحيحة.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: كتب الأحاديث النبوية

1. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج2، ط1، تحقيق: محمد محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، 1963.

ثانيًا: الكتب العربية

1. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ص198.
2. الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ط4، دار القلم، 2009.
3. سامح محمد عبد الحكيم، جرائم الإنترنت الواقعة على الأشخاص في إطار التشريع البحريني، دراسة مقارنة بالتشريع المصري، ط٢، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م، القاهرة.
4. سمير حسني المصري، المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام الإنترنت، دار النهضة العربية، مصر، 2017.
5. سمير حسني المصري، المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام الإنترنت، 2017.
6. عبد المجيد الحكيم، الوجيز في شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الالتزام، الطبعة الثانية، دون دار نشر، 1963.
7. عبد المجيد الحكيم، عبد الباقي البكري، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، ج1، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1980.
8. عز الدين الدناصوري، د. عبد الحميد الشواربي، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء، الجزء الثالث، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، في العام 2017.
9. علاء الدين بن عبد العزيز بن أحمد البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ج4، بيروت، دار الكتاب العربي، 1308هـ.
10. فتحي عبد الرحيم عبد الله، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول، مصادر الالتزام غير الإرادية، الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة 2009.
11. محمد حسين منصور، الإثبات التقليدي والإلكتروني، مبادئ الإثبات، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦.
12. محمد سامي عبد الصادق، شبكات مواقع التواصل الاجتماعي ومخاطر انتهاك الحق في الخصوصية، دار النهضة العربية، القاهرة، في العام 2016.
13. المعجم الوسيط، ط4، مجمع اللغة العربية، 2004.
14. نبيلة إسماعيل رسلان، المسؤولية عن المعلومات والشبكات، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧م، ص٥١، وما بعدها، ويحرص مقدم خدمة التواصل الاجتماعي على نفي مسؤوليته عن عدم صحة المعلومات التي ينشرها المستخدم، حيث يلقي بالمسؤولية كاملة على عاتق المستخدم الذي قام بنشر المعلومات.

ثالثًا: الأطروحات والمذكرات

1. مروة صالح مهدي، المسؤولية المدنية عن النشر الإلكتروني دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، 2020.
2. هلا عبد الله السراج، مدى لزوم الخطأ كركن من أركان المسؤولية التقصيرية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، 2013.

رابعًا: الدوريات

1. أحمد عبد الحميد أمين، التعويض عن أضرار النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، دقهلية، العدد الخامس والعشرون لسنة 2022م، الإصدار الثاني، الجزء الأول.
2. إياد محمد جاد الحق، مدى لزوم الخطأ كركن من أركان المسؤولية التقصيرية في مشروع القانون المدني الفلسطيني– دراسة تحليلية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، مج20، عدد1، 2012.
3. جمال أبو الفتوح محمد، انتفاء الخطأ في المسؤولية التقصيرية عن الفعل الشخصي، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، بحث منشور في مجلة دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة دمياط، العدد السادس، يوليو 2022.
4. حزام فتيحة، الضمانات القانونية لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي– دراسة على ضوء القانون رقم 09-18، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج8، عدد4، 2019.
5. حمودي بكر حمودي، المسؤولية التقصيرية الناجمة عن انتهاك الحق في الخصوصية عبر الإنترنت.
6. زواوي عباس ود. سلمي مانع، الأحكام العامة للمسؤولية الإلكترونية، مجلة الفكر جامعة محمد خضير، العدد الرابع، 2019.
7. فاطمة الزهراء ربحي تبوب، الخطأ التقصيري الإلكتروني، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المجلد 6، العدد 20، تاريخ النشر 2020/12/27.
8. محمد بوبكر العدوض، الاتصال والتواصل في منظومة مجتمع المعرفة، نحو رؤية إسلامية للتواصل الإنساني، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأميركية، م21، عدد81، في العام 2015.
9. معاذ محمد يعقوب، المسؤولية المدنية للشبكة العنكبوتية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد 5، 2020.
10. مهند مبارك العجب، الويب، بحث منشور بمجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، الخرطوم، عدد 59، عام 2008، ص83، مشار إليه في/ د. محمود محمد أبو فروة، منصات

التواصل الاجتماعي ومسؤوليتها القانونية عن المحتوى غير المشروع، مجلة القانون الكويتية العالمية، العدد 3، ذو القعدة 1443، يونيو 2022.

11. هانية بوشارب، شول بن شهرة، صعوبة عملية استخلاص الدليل الإلكتروني، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، م9، ع1، 2023م.
12. غيث عبد الله، "الخصوصية الرقمية"، المجلة العصرية للدراسات القانونية، رام الله، المجلد 3، العدد 1، 2026، ص 204.
13. عبد الرحيم مرتضى عبد الرحيم، الأحكام الفقهية لجرائم السب والقذف والتشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي دراسة فقهية مقارنة، حولية كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، العدد23، ج6، 2019.

خامسًا: المراجع الأجنبية

1. CA. Paris, 1re ch., 23 mai 95 D.96, som.com 75, obs. Hassler.
2. Civ. 1ère, 3 avril 2002, Bull civ I n°110.
3. De Maréschal E., « Google accusé de fouiller les données personnelles des étudiants.
4. DF Presse « ; Tribunal de Grande Instance de Nanterre, 8 décembre 1999-LEGIPRESSE III
5. éditions, octobre 2015.
1. KALLENBORN G., « Facebook: levée de boucliers contre l'usage commercial de données privées.
2. Martin Untersinger , La justice européenne invalide le très controversé accord
3. réseaux sociaux, Droit et réseaux sociaux, Laboratoire d'études juridiques et politiques, Lextenso.
4. Tribunal de Grande Instance de Paris, 12 septembre 2000 « Charlotte R. épouse Jean-Michel J. / Sarl.

This work is licensed under a

Creative Commons Attribution NonCommercial 4.0

International license.